# تحرك عاجل

## رجل محتجز بمعزل عن العالم الخارجي يواجه خطر التعرض للتعذيب

**لا زال أحمد محمد صالح العرب محروماً من الزيارات العائلية بعد 27 يوما أمضاها في الحجز. وثمة مخاوف من أن السلطات تعمد إلى إخفاء تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي. كما أنه قد حُرم من الحصول على الرعاية الطبية.**

أُلقي القبض على **أحمد محمد صالح العرب** (22 عاما) في 9 يناير/ كانون الثاني 2014 أثناء مداهمة الشرطة لمنزل أسرة أحد أصدقائه في مدينة حمد وسط البحرين حيث كان يختبئ داخله. ولقد اضطُر أحمد للتواري عن الأنظار عقب اعتقاله وتعذيبه في فبراير/ شباط 2012 أثناء الاحتجاجات التي وقعت بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة في البحرين. وأثناء عملية إلقاء القبض عليه في 9 يناير/ كانون الثاني الماضي، تعرض أحمد وصديقه للضرب فيما جرى تفتيش الآخرين المتواجدين في المنزل وتهديدهم.

وفي نفس اليوم، داهمت قوات الأمن أيضا منزل أسرة أحمد العرب في بني جمرة، ودخلته وقامت بتفتيشه دون إبراز مذكرة بهذا الخصوص. وأثناء عملية التفتيش، أنكر عناصر قوات الأمن أنهم قد ألقوا القبض على أحمد، على الرغم من أحد أفراد الأسرة قد شاهد أحمدا داخل سيارة الشرطة وهو يتعرض للضرب.

وعلى الرغم من مطالب أسرة أحمد العرب المتكررة والموجهة لإدارة التحقيقات الجنائية، ومكتب المدعي العام والشرطة، فلم تحصل على أي خبر بشأنه حتى يوم 13 يناير/ كانون الثاني، وذلك عندما قام بإجراء اتصال هاتفي قصير جدا مع والده وأخبره فيه أنه بصحة جيدة قبل أن يقوم بإنهاء الاتصال. وتلقت العائلة ستة اتصالات هاتفية أخرى من هذا القبيل فيما بعد. كما أنهم استلموا كذلك أوامر استدعاء رسمية لأحمد موجهة من الشرطة والمحكمة بصفته مشتبه به على ذمة ست قضايا مختلفة.

وفي 29 يناير/ كانون الثاني، اتصل أحمد هاتفيا بعائلته كي يعلمهم بنقله إلى سجن الجو. وفي 4 فبراير/ شباط، اتصل بأسرته ثانيةً قائلا بأنه قد أُجبر على افتراش الأرض والنوم في العراء وأنه حُرم من الحصول على علاج طبي لإصابات تعرض لها في كتفه جراء تعليقه من ذراعيه طوال خمسة أيام. وقال أنه يشعر بأن أضلاعه قد تكون مكسورة بالإضافة إلى حرمانه من النوم. ولم يمثل أحمد أمام القاضي أبدا على الرغم من إدراج اسمه مع آخرين أُحيلوا إلى المحاكمة. وعندما حاولت أسرته زيارته قبل عدة أيام في سجن الجو، قيل لأفراد الأسرة أنهم لن يتمكنوا من زيارته قبل تاريخ 3 مارس/ آذار القادم، مما أثار مخاوف بشأن حالة أحمد الصحية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على السماح لأحمد محمد صالح العرب بالاتصال فورا مع محاميه وأسرته والحصول على الرعاية الطبية التي يحتاج؛
- والإهابة بالسلطات كي تحقق في المزاعم التي تحدثت عن تعرض أحمد محمد صالح العرب للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ومقاضاة المسؤولين عن ارتكاب تلك الممارسات بحقه؛
- ومناشدتها القيام بإسناد التهمة إلى احمد محمد صالح العرب بارتكاب جريمة معترف بتوصيفها قانونا أو أن يُصار إلى إخلاء سبيله.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 18 مارس/آذار 2014 إلى:

**الملك**
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب صاحب العظمة
ص.ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 -1766 -973+(يُرجى تكرار المحاولة)
**المخاطبة: صاحب العظمة**

**وزير الداخلية**
الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
وزارة الداخلية
ص.ب. 13، المنامة، البحرين
فاكس رقم:2661 -1723 -973+
تويتر: @moi Bahrain
**المخاطبة: معالي الوزير**

**ونسخ إلى:**
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس: 6343 1753 -973+
**البريد الإلكتروني:**
minister@justice.gov.bh
**تويتر:** @Khaled_Bin_Ali

**كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين البحرينين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:**

| الاسم | العنوان 1 | العنوان 2 | العنوان 3 | رقم الفاكس | عنوان البريد الإلكتروني | المخاطبة. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

AMNESTY INTERNATIONAL

# تحرك عاجل

## رجل محتجز بمعزل عن العالم الخارجي يواجه خطر التعرض للتعذيب

**معلومات إضافية**

أُلقي القبض للمرة الأولى على أحمد محمد صالح العرب في 14 فبراير/ شباط 2012 اثناء مظاهرات بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة في البحرين. ولقد احتُفظ به حينها لعدة ساعات داخل إحدى مركبات الشرطة تعرض خلالها للضرب بشكل متكرر. وتم اقتياده بعد ذلك إلى إدارة التحقيقات الجنائية حيث تعرض للضرب هناك ثانية إلى أن فقد الوعي. وخضع بعدها للاستجواب بشأن علاقته بحركة 14 فبراير وتعرض لمزيد من الضرب جراء إنكاره لوجود أي علاقة تجمعه بالحركة المذكورة.

ولم تسمع عائلته اي خبر عنه طوال يومين على الرغم من مطالبها المتكررة لمكتب المدعي العام وإدارة التحقيقات الجنائية والشرطة بهذا الخصوص. وفي وقت متأخر من اليوم الثاني لاعتقاله، اتصل أحمد بعائلته كي يبلغهم أنه في مستشفى السجن. وفي اليوم الثالث، تلقى والده اتصالا هاتفيا من أجل القدوم إلى المستشفى واصطحاب ولده.

وفي أعقاب انتفاضة البحرين في فبراير/ شباط 2011، تشكلت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بموجب مرسوم ملكي صدر في 29 يونيو/ حزيران 2011، وأنيطت بها مهمة التحقيق في الانتهاكات الحقوقية التي ارتُكبت على خلفية احتجاجات عام 2011، وإعداد تقرير بهذا الخصوص. وفي حفل إطلاق تقرير اللجنة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، تعهدت الحكومة علناً بتنفيذ توصيات اللجنة الواردة في تقريرها، والذي استعرض بدوره تعامل الحكومة مع الاحتجاجات الشعبية، وحرص على توثيق طيف واسع من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وتضمنت التوصيات الرئيسة الواردة في تقرير اللجنة دعوة الحكومة إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، وخصوصاً تلك المتعلقة منها بالتعذيب، واستخدام القوة المفرطة، إضافة إلى حث الحكومة على القيام بتحقيقات مستقلة للوقوف على مدى صحة المزاعم التي تحدثت عن ارتكاب التعذيب

ولقد اعتُبر إنشاء لجنة التحقيق البحرينية المستقلة وإصدارها لتقريرها مبادرة تاريخية في حينه؛ بيد أنه وبعد مرور ما يقرب من عامين، فلقد أطاحت الحكومة بوعودها الإصلاحية من خلال عدم استعدادها القيام بتنفيذ التوصيات الرئيسية المتعلقة بتحقيق المساءلة، إذ تقاعست الحكومة عن فتح تحقيقات مستقلة وناجزة وشفافة في المزاعم التي تحدثت عن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، واستخدام القوة بشكل مفرط، ومقاضاة جميع الذين أصدروا الأوامر بارتكاب الانتهاكات الحقوقية. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 بعنوان "البحرين:إهمال الإصلاح وتشديد القمع" (رقم الوثيقة: MDE 11/062/2012) والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/062/2012/en .

وعقد البرلمان البحريني جلسة استثنائية بتاريخ 28 يوليو/ تموز الماضي رفع خلالها 22 توصية إلى العاهل البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة؛ وتهدف تلك التوصيات إلى تشديد العقوبات المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام 2006. وأصدر العاهل البحريني بعد عدة أيام مجموعة من المراسيم التي تفرض المزيد من القيود على الحق في حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك حظر جميع الاحتجاجات والاعتصامات والاجتماعات العامة في المنامة إلى أجل غير مسمى، ومنح قوات الأمن صلاحيات إضافية واسعة.

وفي 9 سبتمبر/ أيلول 2013، وقعت 47 دولة في مجلس حقوق الإنسان على بيان مشترك عبرت فيه عما يعتريها من بواعث قلق خطيرة حيال انتهاكات حقوق الإنسان القائمة في البحرين.

الاسم: أحمد محمد صالح العرب
الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 14/21، رقم الوثيقة: MDE 11/008/2014، الصادر بتاريخ 4 فبراير/ شباط 2014